اقتصاد

مزارعو الأردن يلوحون بالعودة للإضراب

عمان ـ **زيد الدبيسية**

لوح مزارعو الأردن بالعودة إلى الإضراب، إذا لم تنفذ الحكومة تعهداتها بالعمل على خفض كلف الإنتاج في القطاع الزراعي، وبالتالي الحد من الخسائر التي يتعرضون لها.

وقال عدنان الخدام، رئيس اتحاد مزارعي وادي الأردن، في تصريح لـ«العربي الجديد» إن الحكومة وعدت خلال لقاء مع ممثلي اتحاد المزارعين، يوم الأربعاء الماضي، باتخاذ قرارات عاجلة لإنقاذ القطاع ووقف حالة التدهور التي يعاني منها منذ عدة سنوات، والتي بناء عليها تم تعليق الإضراب الذي أعلن عنه المزارعون في ذلك اليوم، عبر وقف توريد الخضروات والفواكه إلى الأسواق المحلية. وأضاف الخدام: «يفترض أن تصدر الحكومة قرارات خلال الأيام القليلة المقبلة بالاستجابة لمطالب القطاع الزراعي، والتي من أهمها تخفيض رسوم تصاريح استقدام العمالة الأجنبية للعمل في الزراعة، والتي تبلغ حاليا حوايل 735 دولاراً لتبلغ حسب طلب اتحاد المزارعين 452 دولارا».

وتابع أن «وزير العمل معن قطامين، وعد الاتحاد بسرعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه واتخاذ قرارات بذلك، وهو ما كان مدعاة لتعليق الإضراب والعودة لتوريد الخضروات والفواكه للأسواق، مشيرا إلى أن المزارعين سيعودون للإضراب في حال عدم الالتزام بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

واعتبر الخدام أن منطقة وادي الأردن باتت منطقة منكوبة، إذ إن كلفة إنتاج وتسويق المحصول أعلى بما يتراوح بين 6 و10 أضعاف سعر البيع، في حين أن الأسعار الحالية أقل من كلف التسويق بمعدل يتراوح بين نصف دينار ودينار ونصف الدينار للصندوق، حسب نوع المنتج (الدينار يساوي 1,41 دولار).

ويأتي إضراب المزارعين بعد أيام من تصريحات وزير الزراعة محمد داودية الذي قال إن القطاع الزراعي في الأردن يعاني من تحديات ومشاكل أدخلته في غرفة الإنعاش وبات مهدداً بالانهيار، ما ينذر بمخاطر على الاقتصاد الوطني والأمن الغذائي بشكل عام. وأوضح الوزير أن القطاع الزراعي يعاني من ارتفاع كلف الإنتاج وانخفاض أسعار منتجاته إلى أقل من النصف وتوقف الصادرات إلى بعض البلدان، وتراجع الطلب المحلي بسبب ضعف القدرات الشرائية وقلة المياه، محذرا من عزوف المزارعين عن العمل في هذا القطاع خلال الفترة المقبلة، بسبب الخسائر الكبيرة التي يتعرضون لها، الأمر الذي يتطلب خطة عاجلة لإنقاذ القطاع بالمشاركة بين الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص. ووفقا لبيانات وزارة الزراعة، اطلعت عليها «العربي الجديد»، بلغ إجمالي المساحات المزروعة حوالي 2,4 مليون دونم تشكل ما نسبته 2,7% من مساحة البلاد (الدونم يعادل ألف متر مربع).

وبلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية والحبوب نحو 525,2 ألف دونم، والخضروات حوالي 581 ألف دونم، والأشجار المثمرة والحمضيات حوالي 371 ألف دونم، بدون الزيتون البالغة مساحته حوالي 908 آلاف دونم، إضافة إلى مساحات أخرى مزروعة بمزروعات مختلفة. وتعتبر منطقة الأغوار، خاصة وادي الأردن، سلة غذاء المملكة، باعتبارها الجزء الأكثر خصوبة في البلاد، وتتميز بالإنتاج الزراعي المبكر للخضروات والفواكه مقارنة بباقي المناطق.

(فرانس برس)

انحسار أزمة الشاحنات العالقة في بريطانيا

واصلت الشاحنات العالقة قرب ميناء دوفر البريطاني، أمس السبت، مغادرة المملكة المتحدة صوب فرنسا، بفضل عملية فحص واسعة للسائقين للتأكد من عدم إصابتهم بفيروس كورونا الجديد، شارك فيها أكثر من ألف عسكري. وبعد إغلاق الحدود إثر اكتشاف سلالة جديدة من الفيروس، سمحت فرنسا منذ صباح الأربعاء الماضي، بدخول السائقين العالقين في الجانب البريطاني، بشرط تقديمهم لفحص يثبت عدم إصابتهم بكوفيد-19. وظل الآلاف من السائقين ينتظرون لعدة أيام قبل المغادرة، وقد أوقف بعضهم شاحناتهم في مدرج مطار قديم، في حين أوقفها آخرون على الطريق السريع. وتمكنت حتى مساء، الجمعة 4500 شاحنة من العبور إلى فرنسا، وفق ما قال وزير النقل البريطاني جرانت شابس على تويتر. ويعبر في العادة ما يصل إلى 10 آلاف شاحنة عبر دوفر، الميناء البريطاني الرئيسي لقطع المانش.

أخبار

العقارات تتصدر الإنفاق في قطر خلال 2021

توقع تقرير متخصص، أن يتصدر قطاع العقارات في قطر، المركز الأول في معدلات الإنفاق بين كل القطاعات خلال العام المقبل 2021، وأن يحقق نمواً ملحوظا مع إنهاء عدد من المشاريع الكبرى، خاصة في مدينة لوسيل التي تبلغ

مساحتها نحو 1,8 مليون متر مربع. وذكر التقرير الصادر عن شركة الأصمخ للمشاريع العقارية، أمس السبت، أن المؤشرات تدل إلى نمو حجم صفقات بيع الفلل بنسبة 3% على أساس سنوي خلال الربع الأخير من العام الحالي. وشهد حجم الصفقات العقارية، أداء مرتفعا في الأسبوع الماضي، من حيث القيم في التعاملات العقارية، وفق أحدث بيانات صادرة عن إدارة التسجيل العقاري في وزارة العدل، إذ سجلت 95 صفقة عقارية، لتصل قيم عمليات البيع والرهن إلى نحو 460,4 مليون ريال (126,4 مليون دولار).

تراجع مبيعات «بوكسينغ داي»

غابت مظاهر الازدحام المعهودة في الأسواق بمناسبة «بوكسينغ داي» عن شوارع لندن وسيدني، أمس السبت، بسبب تفشي فيروس كورونا ودعوات التزام المنازل لوقف انتشاره. و«بوكسينغ داي» هو اليوم الذي يلي عيد الميلاد ويشهد تنزيلات، في عدد من دول الكومنولث الناطقة بالإنكليزية. ومن المتوقع أن يتراجع إنفاق المتسوقين البريطانيين بنحو 27% مقارنة بالعام الماضي، حيث لا تزال العديد من الشوارع الرئيسية في جميع أنحاء البلاد مغلقة. وستنضم عدة أجزاء من إنكلترا إلى لندن في تطبيق قيود المستوى الرابع خلال الـ«بوكسينغ داي»، مما يعني أن تجار التجزئة «غير الأساسيين» الذين يبيعون الملابس والألعاب سيتم إغلاق الأثاث والسلع الكهربائية. كما سيتم أيضًا إغلاق الشوارع الرئيسية في اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية، وستنضم محلات شهيرة للمحال التي اتخذت قرار الإغلاق في لندن خلال «بوكسينغ داي» هذا العام.

الاحتلال يدمر اقتصاد غزة بشكل ممنهج

استنكرت جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في قطاع غزة، استهداف الاحتلال الاسرائيلي منشآت اقتصادية ومرافق مدنية، مشيرة إلى تعرض شركة مجموعة اليازجي للمشروبات الخفيفة، لأضرار جسيمة في المخازن والمكاتب جراء القصف الإسرائيلي، ليلة السبت. وأضافت الجمعية في بيان لها، أن تعمد الاحتلال إلحاق خسائر بالمصانع والشركات، يأتي ضمن سياق تشديد الحصار وتدمير ما تبقى من اقتصاد غزة، عبر إلحاق خسائر إضافية بالقطاع الخاص.

الصين تتجاوز أميركا كأكبر اقتصاد في العالم بحلول 2028

واشنطن ـ **العربي الجديد**

توقع مركز أبحاث دولي، أن تتجاوز الصين الولايات المتحدة الأميركية، لتصبح أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2028، وذلك قبل خمس سنوات مما كان متوقعا، بسبب تباين تعافي البلدين من جائحة فيروس كورونا الجديد. وقال مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال في تقرير سنوي نُشر، أمس السبت «لبعض الوقت، كان صراع الاقتصاد والقوة الناعمة بين الولايات المتحدة والصين من الموضوعات الرئيسية التي تهيمن على الاقتصاد العالمي»، مضيفا أن «جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية تجعل هذا التنافس يميل بالتأكيد لصالح الصين». وتابع المركز، وفق وكالة رويترز، أن «مهارة الصين في إدارة (ملف) الجائحة» وما فرضته من إجراءات عزل عام صارمة في بدايات الأزمة وتأثر النمو على الأمد الطويل في الدول الغربية يعني أن أداء الصين الاقتصادي قد تحسن. وتتوقع الصين نموا اقتصاديا متوسطه 5,7% سنويا بين 2021 و2025، قبل أن يتباطأ إلى 4,5% سنويا من 2026 إلى 2030. في المقابل من المتوقع أن تسجل الولايات المتحدة نموا سنويا بنسبة 1,9% بين 2022 و2024 ثم إلى 1,6% بعد ذلك. وتوقع المركز أن تظل اليابان ثالث أكبر اقتصاد في العالم حتى بدايات العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين قبل أن تتخطاها الهند، الأمر الذي يهوي بألمانيا من المركز الرابع إلى الخامس. وستتراجع بريطانيا، بحسب المركز، إلى المركز السادس اعتبارا من 2024. وسبق أن قال الرئيس الصيني شي جين بينغ، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية «من الممكن تماماً» أن يتضاعف حجم اقتصاد الصين بحلول العام 2035 بدعم من الخطة الحكومية للخمس سنوات المقبلة. كانت الصين، حيث بدأ الوباء في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، أول اقتصاد يتعرض للإغلاق، لكنها أعلنت الانتصار على الوباء في مارس/ آذار، حيث أعيد فتح المصانع وأبراج الشركات ومراكز التسوق، وأصبحت أول اقتصاد يعود إلى النمو بنحو 3,2% في الربع الثاني من العام، مقابل انكماش بنسبة 6,8% في الربع الأول. وبدت الصين أكثر قوة من الولايات المتحدة من حيث الخروج السريع من تداعيات الجائحة وتحقيق اقتصادها مؤشرات نمو هي الأعلى عالمياً. فقد أظهرت البيانات الرسمية أن الفائض التجاري الصيني في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي بلغ رقماً قياسياً قدره 74,4 مليار دولار، وأن نحو 46% من هذا الفائض مع الولايات المتحدة.

مال وسياسة

أرقام الفساد في تونس: تربّح تحت غطاء سياسي

بين الحين والآخر تظهر قضية فساد كبرى في تونس، لتخطف الأنظار لأيام وربما أسابيع، قبل أن تخفت وتتلاشى من دون أن تنتهي إلى أحكام رادعة تحد من حالات الفساد التي استشرت في السنوات الأخيرة تحت غطاء سياسي وبرلماني

تونس ـ **إيمان الحامدي**

عاد ملف مكافحة الفساد في تونس ليخيم على الأجواء الرسمية من جديد، بعد فتح القضاء تحقيقات في شبهات طاولت مسؤولين في قطاعات عدة، بينها سلك القضاء ذاته، بينما تسود شكوك في جدية السلطات في الحد من حالات التربح وإهدار المال العام التي استشرت في السنوات الأخيرة. وشهدت الدولة قبل أيام صخبا واسعا، بعد قرار توقيف وزير البيئة مصطفى العروي، في أعقاب إقالته، حيث طاولته اتهامات بتسهيل دخول شحنات نفايات خطرة من إيطاليا إلى تونس، وكذلك رئيس حزب قلب تونس والمرشح السابق للرئاسة نبيل القروي المدان في قضية تبييض أموال. وعرفت جولة الحرب على الفساد الأخيرة أحداثا متسارعة، تزامنا مع الذكرى العاشرة للثورة التونسية التي كان فساد نظام زين العابدين بن علي أحد أسباب اندلاعها. غير أن الكثير من التونسيين باتوا يشككون في جدية سلطات بلادهم في مكافحة الفساد، بسبب غياب الشفافية في التعامل مع قضايا الفاسدين، ومحاولة الأحزاب توفير الغطاء السياسي والقانوني للمتهمين، الأمر الذي يكرس للفساد، حيث تظهر البيانات الرسمية، تجاوز حالات شبهات الفساد 39 ألف حالة، أحيلت ملفاتها إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (هيئة حكومية مستقلة). وعقب إصدار القطب القضائي والمالي قراراً بسجن رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي مؤخراً، قالت الكتلة البرلمانية لحزبه إن أطرافاً (لم يسمها) تحاول عزل الحزب عبر حبس رئيسه في قضية «فساد مالي»، جاء ذلك على لسان رئيس كتلة الحزب بالبرلمان أسامة الخليفي (30 مقعدا من أصل 217)، خلال مؤتمر صحافي، يوم الخميس الماضي، مشيرا إلى وجود ما أسماها «سهاما سياسية وسكاكين الغدر، التي لم تدع أي فرصة لمحاولة عزل قلب تونس والتنكيل برئيس الحزب ونوابه»، من دون تسمية طرف بعينه.

غير أن المتحدث باسم المحكمة الابتدائية محسن الدالي، قال لـ«العربي الجديد» إن «القروي موجود في السجن بناء على قرار قضائي صادر عن القطب القضائي والمالي في قضية تتعلق بتبييض الأموال». ويعتبر المحامي وكاتب الدولة السابق لدى وزير الداخلية عبد الرزاق بن خليفة، أن «الحديث عن الفساد بات الخطاب الأكثر رواجا في تونس، في وقت بات فيه التلازم بين الفساد المالي والفساد السياسي أمرا ثابتا». وقال بن خليفة لـ«العربي الجديد» إن الخلل الإداري في مؤسسات الدولة ساعد بشكل كبير في تأثير بعض الفئات الاجتماعية وذوي النفوذ والمال على بعض أجهزة الدولة وتوظيفها بطرق مختلفة لتحقيق مكاسب وثروات كبيرة عبر الانخراط في أنشطة وممارسات غير مشروعة والحصول على بعض التسهيلات الائتمانية والقروض البنكية من دون وجه حق أو ضمانات، إلى القضاء. بدوره، رأى الخبير الاقتصادي فهد ثريمش، أن السلطات التونسية قامت بمحاولات لمأسسة مكافحة الفساد عبر تأسيس الهيئة وإصدار مجموعة من القوانين لتعقب الفساد في كافة مصالح الدولة وحماية المبلغين، غير أن هذه المجهودات لم تعط أكلها بسبب ضعف الإمكانيات التي تم وضعها على ذمة الدوائر القضائية المتخصصة في النظر في قضايا الفساد. وقال ثريمش لـ«العربي الجديد» إن ضعف الإمكانيات البشرية واللوجستية الموضوعة على ذمة القطب القضائي المتخصص في قضايا الفساد تزيد من صعوبة البت في هذه القضايا وتطيل إجراءات التقاضي وربما الإفلات من العقاب، وفق تقديره. وأضاف أن هيئات الرقابة العامة تعمل في «جزر منقطعة» من دون أي تنسيق بينها وبين الحكومة، ما يفسر عدم الأخذ بتوصياتها التي تصدرها في تقارير الرقابة الصادرة عنها، معتبرا أن مجموع هذه العوامل باتت منفّرة للمستثمرين. وتابع أن «المتعاملين الاقتصاديين، ولا سيما الأجانب منهم، باتوا حذرين من إهدار المال العام أو الاختلاس. واعتبر أن تشعب الإجراءات وكثرتها وتعقدها يدفعان بالمتعاملين مع الإدارة من فاعلين اقتصاديين إلى البحث عن المسالك الأقرب والأسهل، مشيرا إلى أن المنظومة الإدارية والقانونية في تونس تضيع المبادرة الاقتصادية في متاهات الشكليات والإجراءات، مما يفتح الشهية أمام محاولة الالتفاف على تلك الإجراءات بطرق ملتوية، عنوانها الفساد، وغالبا ما يتم ذلك عن طريق تدابير «قانونية». وقال بن خليفة إن مكافحة الفساد تتطلب إصلاحاً شاملاً لأداء الإدارة، معتبرا أن «شخصنة خطاب مكافحة الفساد والتركيز على أسماء أو فئات لا يمكن إلا أن يؤجج الصراعات ويشحذ بارونات الفساد ضد كل إصلاح».

ويجري في تونس حاليا التجهيز لاستراتيجية وطنية بشأن الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام. وأكدت عضو هيئة مكافحة الفساد الفة الشهبي، تلقي الهيئة أكثر من 39 ألف ملف فساد خلال السنوات الخمس الأخيرة، أحيل منها أكثر من 1800 ملف

> خسائر تونس من الفساد تصل إلى 3 مليارات دولار سنويا

التوجه نحو السوق التونسية، بسبب الفساد الإداري والقضائي وعدم قدرتهم على مواجهة القضاء في حال التحكيم، بينما يدفع الاقتصاد منذ سنوات فاتورة باهظة بسبب تمكن الفساد من مفاصل الدولة ومحاولات الأحزاب والبرلمان توفير الغطاء السياسي للوبيات الفساد المتنفذة».

وقال ثريمش إن «مكافحة الفساد ليست حملات انتقائية تستهدف أشخاصا من دون غيرهم، بل مجهود وطني يتعيّن على مختلف السلطات الانخراط فيه بهدف تحسين صورة تونس في الأسواق الخارجية والحفاظ على جاذبيتها الاستثمارية».

وحلت تونس في المرتبة 74 من أصل 180 بلدًا مصنفًا في مؤشر مدركات الفساد للعام 2019 الصادر عن منظمة الشفافية العالمية، لتتأخر بذلك بمرتبة واحدة عن تصنيف العام 2018. وأرجعت منظمة الشفافية الدولية تأخر تونس في مؤشر مدركات الفساد إلى غياب الإرادة السياسية التي تجلت في تواصل ظاهرة الإفلات من العقاب، وتواصل ظاهرة انتقائية تحريك ملفات الفساد، وعدم تطبيق قانون حماية المبلغين. وتمثل المناقصات العمومية الأرض الخصبة لتزعرع الفساد في تونس، وفق محللين، حيث يستفيد المتنفذون من المناقصات التي تطرحها الدولة محتمين بالأحزاب والسلطة السياسية، ما يجعل سهام النقد توجه نحو البرلمان الذي أوكل له القانون السلطات الرقابية. وقال رئيس لجنة مكافحة الفساد في البرلمان بدر الدين القمودي، إن مجلس نواب الشعب لن ينفرد بالسلطة الرقابية خلال السنوات الخمس القادمة، مشيرا في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن المجلس ينوي إشراك كل الفاعلين في وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في الخماسية القادمة. وكشف الرئيس السابق لهيئة مكافحة الفساد شوقي الطبيب، عن خسائر سنوية بنسبة 25% من مجموع المناقصات الحكومية نتيجة غياب آليات الرقابة والمتابعة، أي ما يناهز مليارَي دينار (714 مليون دولار) من المال العام.

وتقدر الأرقام الصادرة عن اللجنة العليا للصفقات العمومية، حجم الشراءات العمومية بـ 18% من جملة الناتج الداخلي الخام، وعلى هذا الأساس فإن قيمة الشراء العمومي في تونس، خلال سنة 2016، ناهزت 19 مليار دينار. في يوليو/تموز الماضي تسببت شبهة فساد في مناقصة عمومية في الإطاحة بحكومة إلياس الفخفاخ، بعد مواجهة هذا الأخير شبهة تضارب المصالح وحصول شركات يملك فيها أسهماً على مناقصات بقيمة 43 مليون دينار، ما دفع رئيس الدولة، قيس سعيد، إلى مطالبته بالاستقالة وسحب البرلمان الثقة من حكومته. وتخسر تونس سنوياً جراء الفساد نحو 8,4 مليارات دينار (3 مليارات دولار)، بحسب أرقام هيئة مكافحة الفساد. ولا تعد الحرب المعلنة في تونس هذه الأيام الأولى من نوعها، حيث سبق لحزب قلب تونس الذي يواجه رئيسه نبيل القروي تهمة تبييض الأموال أن دعا إلى الإطاحة بحكومة الفخفاخ. كذلك قاد رئيس الحكومة يوسف الشاهد عام 2017 حملة لمكافحة الفساد تم على إثرها توقيف رجال أعمال وشخصيات نافذة، غير أن الحملة واجهت انتقادات عديدة بعدما اتهمته المعارضة البرلمانية حينها بتحريك ملفات ضد الفاسدين لتحقيق مآرب سياسية، فيما لا يزال عدد من الموقوفين في تلك القضايا قيد الحبس من دون محاكمة.

وزير البيئة مصطفى العروي المتهم بإدخال شحنات نفايات إيطالية (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

39 ألف حالة

أكدت عضو هيئة مكافحة الفساد في تونس، الفة الشهبي، تلقي الهيئة أكثر من 39 ألف ملف فساد خلال السنوات الخمس الأخيرة، أحيل منها أكثر من 1800 ملف إلى القضاء. وحلت تونس في المرتبة 74 من أصل 180 بلدًا مصنفًا في مؤشر مدركات الفساد للعام 2019 الصادر عن منظمة الشفافية العالمية، التي أرجعت تأخر تونس في المؤشر إلى غياب الإرادة السياسية لمواجهة الفساد في ظل تواصل ظاهرة الإفلات من العقاب، واستمرار ظاهرة انتقائية تحريك الملفات وعدم تطبيق قانون حماية المبلغين.

موارد

مصر: الخسائر تلاحق الزراعات الاستراتيجية مع نهاية 2020

تخرج العديد من الزراعات الأساسية في مصر من عام 2020 محملة بخسائر باهظة، في ظل تدني أسعارها مقارنة بكلف متزايدة للإنتاج، بينما غابت الدولة عن دعم المزارعين

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

لم تعد زراعة المحاصيل الاستراتيجية (الأساسية) في مصر مربحة، بل باتت تسجل خسائر فادحة يتحملها المزارع وحده، بعد تدنّي أسعارها مقابل ارتفاع تكاليف الإنتاج، في ظل غياب دعم الدولة، الأمر الذي يدفع المزارعين، لاسيما أصحاب الرقعات الصغيرة، إلى العزوف عن الزراعة، ما يهدد الأمن الغذائي ويزيد من اعتماد الدولة على الاستيراد. أكدت جمعية منتجي قصب السكر في الأقصر (جنوب مصر) لـ«العربي الجديد»، تكبد المزارعين خسائر كبيرة هذا العام، نتيجة ثبات سعر توريد القصب للمصانع منذ 3 سنوات عند 720 جنيهًا للطن (46,1 دولاراً)، إذ إن تكلفة الإنتاج للفدان تصل إلى 30 ألف جنيه، في حين تراجع إنتاج الفدان في الوقت الحالي إلى 33 طناً، وهو ما يعني تحقيق خسارة في كل فدان تقدر بنحو 7 آلاف جنيه، كما سجلت أسعار البطاطس الجديدة، جنيهين للكيلو في أسواق التجزئة، وأقل من جنيه واحد في أرض المزارع، في الوقت الذي تتراوح كلفة زراعة الكيلو بين 2,6 و3,2 جنيهات حسب طبيعة الأرض الزراعية، الأمر الذي عرّض المزارعين لخسائر فادحة دفعت الكثير منهم إلى استخدام المحصول كعلف للماشية أو استخدامها كسماد عضوي في زراعة الأرض. وقدّر حسين أبوصدام، نقيب الفلاحين، خسائر مزارعي البطاطس بأكثر من 5 آلاف جنيه للفدان على أقل تقدير، إذ يصل سعر الطن في الأرض في الوقت الحالي إلى أقل من 900 جنيه.

كذلك تراجعت أسعار الأرز هذا الموسم بمعدل ألف جنيه في الطن، وهبط سعر الكيلو للمستهلك إلى ما بين 6 إلى 7 جنيهات، بعد 9 جنيهات في شهور سابقة، نتيجة زيادة الإنتاج هذا العام، بعد ارتفاع الرقعة المزروعة بالأرز إلى أكثر من 1,5 مليون فدان، منها نصف مليون فدان زراعة مخالفة.

وأشار مزارعون إلى أن حصيلتهم هذا العام من زراعة الأرز «صفر»، إذ إن سعر طن الأرز الشعير يبلغ 3 آلاف جنيه للطن، بينما كلفة إنتاج الفدان خاصة المستاجر تصل إلى 9 آلاف جنيه، وهي نفس قيمة المحصول، حيث ينتج الفدان نحو 3 أطنان.

وطاولت الخسائر أيضا زراعة القطن، حيث أسفرت مزادات بيع القطن في وجه قبلي (جنوب مصر) هذا الموسم 2020، عن تقدير سعر القنطار بحوالي 1800 جنيه، وفي وجه بحري (شمال) 2070 جنيهًا. وبحساب متوسط إنتاج فدان القطن 6 قناطير للفدان، يكون الإجمالي المتحصل عليه 10800 جنيه، في حين أن تكلفة الإنتاج تصل إلى 8 آلاف جنيه، بخلاف 6 آلاف أخرى كإيجار للأرض، فتكون الخسارة أكثر من 3 آلاف جنيه للمزارع الوجه القبلي و2000 جنيه للوجه البحري، وفق المزارع حسين السيد من محافظة أسيوط جنوب البلاد.

وشملت الخسائر أيضا محاصيل الذرة نتيجة تراجع أسعارها مقابل زيادة كلف الإنتاج، ما اضطر المزارعين إلى حصاد الذرة قبل إتمام نضجه (عيدان خضراء) لاستخدامها علفاً مخزنًا للمواشي.

وقال حسين عبد الرحمن أبوصدام، نقيب عام الفلاحين، إن تدني أسعار المحاصيل والمنتجات الزراعية مقارنة بكلف الإنتاج المتزايدة يؤدي إلى خسائر كبيرة تساهم في خروج الكثير من صغار المزارعين من السوق وتقليص المساحات المزروعة، وهو ما يهدد الأمن الغذائي في المستقبل.

وأشار أبو صدام إلى ضرورة تفعيل المادة 29 من الدستور، التي تلزم الدولة بدعم المحاصيل الاستراتيجية، عن طريق وضع سعر ضمان يتيح للفلاح هامش ربح، مع ضرورة إنشاء صندوق للتكافل الزراعي.

الكثير من المزارعين اضطروا إلى استخدام المحاصيل كعلف للماشية بدلا من بيعها بالخسارة (Getty)

مالية

الكويت: نصف مليار دولار خسائر الاحتيال العقاري

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

كشف تقرير صادر عن إدارة الاقتصاد الكلي التابعة لمجلس الوزراء الكويتي، أن عدد الشركات المتورطة في قضايا النصب العقاري خلال العام الجاري 2020 بلغ 65 شركة، لافتا إلى أن الخسائر الناجمة عن ممارسات تلك الشركات قاربت نصف المليار دولار. وذكر التقرير، الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، أن التحريات أظهرت تورط مواطنين ومقيمين من جنسيات عربية في عمليات النصب وعقارات وهمية داخل الكويت وخارجها، مشيرا إلى أن مجلس الوزراء يواصل استقبال شكاوى المواطنين الذين تعرّضوا للنصب العقاري خلال العام الجاري.

وأكد أن إجمالي قيمة المبالغ المنهوبة من المواطنين بلغت نحو 500 مليون دولار، فيما بلغ عدد العقارات الوهمية التي تم بيعها للمواطنين 7451 وحدة، ما بين شقة سكنية أو فيلا أو أراض سكنية أو استثمارية أو تجارية، كما بلغ عدد العقارات التي لديها مشكلات تعاقدية أكثر من 2500 وحدة. وأوضح أن غالبية العقارات التي تم التعاقد عليها بصورة وهمية كانت خارج الكويت، خصوصا في الدول الأوروبية (البوسنة وصربيا وإسبانيا والمملكة المتحدة)، وأيضا هناك مئات المواطنين تعرّضوا للنصب من خلال التعاقد لشراء عقارات داخل الكويت في المنطقة الجنوبية التي يتواجد فيها شاليهات سكنية.

ومع الكشف عن الكثير من قضايا الفساد وغسل الأموال خلال الفترة الماضية، شهدت مواقع التواصل الاجتماعي في الكويت حالة من الغضب والسخط الشعبي رفضا لتفشي هذه النوعية من الفساد. وطالب رواد مواقع التواصل الاجتماعي، الحكومة ومجلس الأمة (البرلمان) بتعديل قانون مكافحة غسل الأموال وتشديده لردع الفاسدين.

وقال الخبير الاقتصادي الكويتي علي الموسى لـ«العربي الجديد» إن الكشف عن هذا الحجم الكبير من قضايا الفساد، يزعزع الثقة في الاقتصاد وقدرة الأجهزة الرقابية على توفير تعاملات نزيهة، فضلا عن ضعف ثقة أصحاب رؤوس الأموال في الاقتصاد بصورة عامة. وكانت وزارة التجارة والصناعة قد لاحقت عشرات الشركات العقارية خلال الفترة الماضية، واتخذت تدابير بحق بعضها، مثل إيقاف التراخيص الصادرة لها وإغلاق مقارها لمخالفتها النشاط المرخص به، أو مخالفتها أحكام قانون مكافحة غسل الأموال، أو القرارات المنظمة لأنشطة العقار، وكذلك بالإحالة إلى النيابة العامة.

وقال أمين سر اتحاد العقاريين في الكويت، قيس الغانم، لـ «العربي الجديد»، إن المواطن غالبا ما يستثمر مدخراته في شراء العقارات داخل أو خارج الكويت، ومع تنامي هذا الاهتمام ظهرت الشركات الوهمية التي استنزفت أموال المواطنين من خلال عمليات بيع عشوائية.

ولم تقتصر عمليات الاحتيال في الفترة الأخيرة على قطاع العقارات، وإنما كشفت ببيانات حكومية عن عمليات احتيال واسعة في مجال التداول الإلكتروني، تعرّض لها نحو 48 ألف مواطن خلال 5 سنوات. وأوضحت البيانات الصادرة عن وزارة العدل، واطلعت عليه «العربي الجديد»، أن إجمالي المبالغ المنهوبة، بحسب تقديرات إدارة الاقتصاد الكلي استنادا على شكاوى المواطنين، بلغ 840 مليون دولار. وقال عثمان العيسى، المستشار القانوني لدى المركز الدولي للاستشارات القانونية في الكويت، إن غالبية شركات التداول الإلكتروني تعمل من خارج الكويت وروجت لأعمالها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي في تويتر وإنستغرام وفيسبوك في ظل غياب الرقابة. وأكد العيسى أن هناك صعوبة كبيرة في استرداد المبالغ المنهوبة من المواطنين، بسبب عدم وجود مقار أو تراخيص للشركات التي نفذت عمليات الاحتيال، مشيرا إلى أن 98% من تلك الشركات تعد وهمية، وليست لديها بيانات رسمية لدى الحكومة الكويتية، ولكن قامت السلطات مؤخرا بحظر عشرات الحسابات التي روجت لتلك العمليات. وخلال السنوات الأخيرة، انتشرت منصات التداول الإلكتروني، خاصة في مجال العملات الرقمية المشفرة والسلع والمعادن النفيسة. وقال الخبير الاقتصادي الكويتي مروان سلامة لـ«العربي الجديد» إنه ينبغي وضع آليات وقواعد واضحة من قبل هيئة أسواق المال الكويتية لمراقبة أنشطة وعمليات شركات ومنصات التداول الإلكتروني على غرار ما يحدث في جميع دول العالم.

بروفايل

حمل الشعار ذاته الذي رُفع خلال الحرب العالمية الثانية من أجل رفع معنويات سكان بريطانيا، رغم أنه كان في الطرف المقابل الذي يمثل الاتحاد الأوروبي في مفاوضات خروج لندن من الاتحاد... إنه الفرنسي ميشيل بارنييه، الذي لم يتردد في وصف الاتفاق بأنه خسارة للجميع

ميشيل بارنييه

مصطفى قماس

دخل أخيراً بؤرة الضوء، على الرغم من أنه كان في قلب الأحداث وصانع مسارها على مدار أربعة أعوام ونصف عام، هي زمن المفاوضات التي جرت بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا للاتفاق على مرحلة ما بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد.

وبينما كان كل طرف يسعى إلى تسويق الاتفاق التجاري الذي جرى التوصل إليه، يوم الخميس الماضي، بين لندن وبروكسل على أنه نوع من النصر المحقق، صرح ميشيل بارنييه، كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي، بأنه «لا يوجد منتصر في بريكست، إنه خاسر - خاسر»، مشدداً على أن «الفراق يُضعف، خاصة في العالم كما هو اليوم، عالم خطر وغير مستقر، حيث يجب أن نكون مجتمعين، كي يكون لنا وزن في مواجهة الولايات المتحدة والصين».

ويذهب بارنييه إلى أن «المملكة المتحدة اختارت أن تكون منعزلة عوض أن تكون متضامنة. أنا آسف، لكن مهمتي كان جعل بريكست واقعا بأكبر سرعة ممكنة. وقد قمنا بذلك ضمن الوحدة والحزم».

كان كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي يتطلع في صيف 2016 إلى أن يصبح رئيساً للجنة التي ينحدر منها، أو رئيساً للمفوضية الأوروبية، غير أنه غُبن كبيراً للمفاوض عن الاتحاد الأوروبي، حيث كان عليه الوصول إلى اتفاق مع البريطانيين لترتيب الخروج من الاتحاد الأوروبي.

استحضر الاتحاد الأوروبي تجربة ميشيل بارنييه ومعرفته بتفاصيل القضايا المطروحة في مفاوضات بريكست، حيث كان بين 1999 و2004 مفوضاً أوروبياً للسياسة الجهوية وبين 2010 و2014، مفوضاً أوروبياً للسوق الداخلية والخدمات المالية.

ويشهد له العديد من المعلقين بأنه يتمتع بخصال لا بد أن تكون في أي مفاوض مكلف الخوض في ملف شائك مثل ذلك الذي يتعلق ببريكست، فهو أوروبي الهوى، يحرص على إحاطة نفسه بمعاونين، وله معرفة عميقة بالملفات التي ينكبّ عليها.

يحسب له أنه كان حريصاً على إخبار دول الاتحاد بتفاصيل المفاوضات مع بريطانيا، في الوقت نفسه كان يصرّح بأن عدم التوصل إلى اتفاق سيجعل بريطانيا المتضرر الأكبر، فلم يتردد في التأكيد أن 7% فقط من صادرات الاتحاد الأوروبي تذهب إلى المملكة المتحدة، فيما تنتهي 47% من الصادرات البريطانية في سوق الاتحاد الأوروبي.

لم يكف عن الإشارة إلى «الروح الرياضية» التي اشتهر بها البريطانيون، حيث جاء ذلك ضمن مسعاه لتكريس قواعد منافسة سليمة. كذلك لم يتردد في التذكير بشعار «لنحافظ على هدوئنا ونتقدم» الذي رفع خلال الحرب العالمية الثانية من أجل رفع معنويات الساكنة في بريطانيا.

دخل بارنييه هذه الأيام في بؤرة اهتمام الفرنسيين، الذين استعادوا مسار هذا السياسي السبعيني الآن، وكان أصغر نائب في البرلمان الفرنسي ينافس 27 عاماً، وعُيّن وزيراً عدة مرات في البيئة والشؤون الخارجية، بالإضافة إلى مهامه مفوضاً أوروبياً، لكنه مهما تقلب في المناصب، ظل وفيّاً لعائلته الديغولية في فترة المراهقة.

مباشرة بعد إعلان الاتفاق، صرّح بارنييه لقناة «فرانس 2» بأنه يفتقد بلده فرنسا، الذي يرى أنه يوجد في وضعية متسمة بغياب العدالة والاحترام. النجاح الذي حققه الوزير السابق في عهد الرئيسين جاك شيراك ونيكولا ساركوزي، في قيادة المفاوضات مع بريطانيا، دفع مراقبين إلى الذهاب إلى أنه يوجد بين خيارين: الانضمام إلى الرئيس الفرنسي الحالي إيمانويل ماكرون، وتحمّل إحدى المسؤوليات الرفيعة، أو التطلع إلى قيادة الجمهوريين في أفق الانتخابات الرئاسية لعام 2022.

علقت صحيفة « لوموند» الفرنسية، بأن ما تحقق نوع من التكريس لهذا الدبلوماسي الاجتماعي، الذي لم يؤمن به حتى المنتمون إلى عائلته السياسية. فقد أثبت كفاءته أكثر في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، قبل أن يصبح «السيد بريكست»، الذي يضع صورة في مكتبه تضم الجنرال ديغول والمستشار كونراد إديناور تخلد توقيع اتفاق الصداقة الألمانية - الفرنسية في عام 1963، بل إن هناك من اعتبر أنه أضحى من رموز الاتحاد، كما الفرنسي جاك دولور الذي تولى أمر المفوضية الأوروبية على مدى عشرة أعوام بين 1985 و1995، والذي شهد ولادة الاتحاد الاقتصادي والنقدي في عام 1992.

أخبار

صادرات تركيا تتخطى المستهدف

تخطت قيمة الصادرات التركية 166 مليار دولار منذ مطلع العام وحتى 25 ديسمبر/ كانون الأول الجاري، متجاوزة المستهدف السنوي، وفق وزارة التجارة. وقالت وزيرة التجارة، روهصار بيكجان، في تغريدة عبر «تويتر»، أمس السبت، وفق وكالة الأناضول إن « قيمة صادراتنا لعام 2020 تخطت 166 مليار دولار لغاية 25 كانون الأول/ ديسمبر، متجاوزة المستهدف السنوي البالغ 165,9 مليار دولار». ويوم الجمعة الماضي، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إن اقتصاد بلاده، حقق نموا بنسبة 6,7% في الربع الثالث ما يجعل تركيا أسرع دولة نموا في العالم خلال تلك الفترة.

العراق يريد زيادة تصدير النفط

قال كريم حطاب وكيل وزارة النفط العراقية لشؤون التوزيع، إن العراق يهدف لزيادة قدرة تصدير النفط الخام من مرافئه الجنوبية إلى 6 ملايين برميل يوميا من 3,5 ملايين حاليا. وأضاف حطاب في بيان، أمس السبت، أن زيادة قدرة التصدير ستكون بعد عام 2023 وأن الخطة تشمل بناء 24 صهريج تخزين.

روسيا تعتزم تعديل علاقاتها التجارية مع بريطانيا

أعلن فلاديمير تشيجوف مندوب روسيا الدائم لدى الاتحاد الأوروبي، أن بلاده ستعدل العلاقات التجارية والاقتصادية مع بريطانيا والاتحاد الأوروبي، مع مراعاة الاتفاق التجاري بين لندن وبروكسل بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وقال تشيجوف، لقناة «روسيا 24»، «سنحتاج إلى تصحيح علاقاتنا التجارية والاقتصادية مع بقية دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، مع الأخذ في الاعتبار هذا العامل».

وأضاف: «سوف نتعامل تجارياً مع بريطانيا على أساس قواعد منظمة التجارة العالمية، كما تتعامل معظم دول العالم مع بعضها بعضاً».

وعن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بشأن التجارة، قال مندوب روسيا الدائم لدى الاتحاد الأوروبي، وفق ما نقلت وكالة الأنباء القطرية «قنا» أمس السبت،

إن موسكو وبروكسل ستعدلانها «بالقدر المطلوب». وقد وقعت بريطانيا والاتحاد الأوروبي، يوم الخميس الماضي، اتفاقية التجارة بعد «بريكست»، والتي جاءت في نحو ألفي صفحة، ويجب أن تدخل حيز النفاذ في الأول من يناير/ كانون الثاني 2021، حيث تتضمن الاتفاقية إنهاء دور محكمة العدل الأوروبية في أي نزاع ينشأ بين الجانبين مستقبلا والاحتكام إلى نظام لحل المنازعات وفقا للقانون الدولي بدلا من القانون الأوروبي. كما تشمل الاتفاقية اتباع نظام متدرج على مدار خمس سنوات ونصف للصيد البحري في المياه الإقليمية البريطانية، على أن تتمكن بريطانيا من صيد ثلثي حجم الأسماك في مياهها بأنفسها، هذه الفترة الانتقالية.

ارتفاع تداولات بورصة مسقط

ارتفعت قيمة التداولات في سوق مسقط للأوراق المالية، الأسبوع الماضي، إلى 8,3 ملايين ريال عماني (21,6 مليون دولار) مقابل 6,4 ملايين ريال في الأسبوع الذي سبقه، مسجلة نموا بنسبة 29,1%. وزاد عدد الصفقات المنفذة من 1773 صفقة إلى 2028 صفقة، وسط ارتفاع في قيمة المشتريات المحلية التي استحوذت على 91,6%. وفق بيانات السوق التي أوردتها وكالة الأنباء العمانية، أمس السبت.